مقدمات تحقيق شرحي ابن هشام
(شذور الذهب) و(قطر الندى)في ميزان النقد

د/ هدى حسن حسين عبد السلام
مدرس نحو وصرف
كلية التربية – جامعة عين شمس

عدد يونيو ٢٠١٨

ملخص البحث :

يقع على عاتق الهيئات المعنية بنشر كتب التراث المحققة مَهَمّة إعادة النظر في مقدمات التحقيق ، ، وتأتي أهمية مقدمات التحقيق في كونها مداخل معرفية تيسر فهم منهج كتب التراث المحققة ، وما يحدث – في الأغلب – الاهتمام بالناحية التسويقية الشكلية من جودة الغلاف والورق المطبوع .

وإعادة النظر لا تقلل من جَهْد محقق الكتاب ، بل تسد ذريعة التقليل من قيمة عمله ، حين يذهب جهده كلية للتحقيق على حساب إضاءة النص بمقدمة هي في نظري أشبه بخريطة ذهنية معينة على فهم المنهج ، وربما كانت إعادة النظر تجميعًا لملاحظات متناثرة كتبها المحقق في هوامش التحقيق ، ونفد جهده فلم يبرزها في مقدمة تحقيقه .

الكلمات المفتاحية :

نقد – مقدمات التحقيق – ابن هشام – شرح قطر الندى– شرح شذور الذهب .

AbstractIt is the responsibility of the bodies involved in the publication of the heritage books that have been created to review the introduction of the investigation. The importance of the introduction of the investigation is that it is a knowledge portal that facilitates the understanding of the curriculum of the written heritage books and what happens - most often - to the

formal marketing aspect of the quality of the cover and the printed paper.

The re-examination does not diminish the effort of the researcher of the book, but rather fills the pretext of underestimating his work, when his effort goes entirely to the expense of lighting the text with an introduction which in my opinion is like a certain mental map on the understanding of the curriculum, and perhaps the review is a compilation of scattered notes written by the investigator at the margins of the investigation , And exhausted his effort did not emerge in the forefront of his achievement.

keywords : Critique-The investigation introductions - Ibn Hisham– Sharh Katr Elnada – Sharh Shozoor Elthahab .

مقدمة :

" ينبغي على المحقق أن لا يغفل في مقدمة التحقيق عن عناصر ثلاثة رئيسية : مدخلعام ، ومؤلف النص ، والنص المحقق " [١] ، وفي النص المحقق يتحدث المحقق عن العناصر الآتية : " موضوع النص وما ألف فيه قبل النص وبعده ، تاريخ تأليف النص ، منهج المؤلف في هذا النص ، مصادر النص (الظاهرة والباطنة) ، آثار النص في النصوص اللاحقة ، نشرات الكتاب السابقة إن كان له ذلك ودواعي إعادة التحقيق ، النسخ الخطية للنص (حصر) ، النسخ المعتمدة في التحقيق (معايير الاختيار) ، منهج المحقق وطريقته في إخراج النص ، نماذج من النسخ الخطية المعتمدة" [٢].

---

(١) دراسة النص التراثي ، ص ٢-٧ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢-٧ بتصرف .

وبالاطلاع على مقدمات تحقيق شرحي (ابن هشام ت ٧٦١ هـ) : (شذور الذهب) و (قطر الندى) لاحظت فقر مقدمات التحقيق في استيفاء العناصر المذكورة ، وبخاصة التعريف بمنهج المؤلف، باعتباره يتبع عنصرًا رئيسًا من عناصر مقدمة التحقيق ألا وهو النص المحقق.

هذا وقد انقسم محققو الشرحين: فـ :

منهم مَنْأغفل الحديث عن منهج (ابن هشام) : كـ :

(محمد محيي الدين عبد الحميد) : إذ اكتفى بالحديث عن الدافع وراء تحقيق الكتابين قائلًا : " وللكتابين في نفسي ذكريات لن يأتي عليها الزمان ؛ فقد تلقيتهما معًا علي شيخ واحد ، وكان – رحمه الله تعالى – مثالًا للجد والإخلاص في التحصيل والإفهام ، وبعث الهمة على الاقتداء به ، فكان ذلك أحد البواعث على محبة الكتابين وتحصيلهما ، ثم كان أشد البواعث إلى الكتابة عليهما وبعثهما " [٣].

و(محمد أبو فضل عاشور) : الذي اكتفى أيضًا بالحديث عن قيمة الكتابين الداعية للاعتناء بهما قائلًا : " فبين يديك أخي القارىء العزيز كتاب (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) مع شرحه ، هذا الكتاب الذي استجلب مآثر النحاة ، واهتمام رعيل كبير من أعلام الإسلام المتقدمين والمتأخرين ، فتوجه الحفاظ وأئمة النحوِ والأدبِ والمعرفةِ إلى دراسةِهذا السفر ، وتفصيلِ مضامينه ، وحلِّ رموزه، واعتنى العلماء وبعض المجاميع العلمية بتدريس هذا الكتاب لأهميته وسعة مطالبه ، مع كتابه الأول (قطر الندى وبل الصدى) " [٤].

([٣]) شرح شذور الذهب ، ص ٧ .

([٤]) شرح شذور الذهب ، ص ٥ .

و(محمد خير طعمة الحلبي) : حيث ذَكَرَ العلة الداعية لتحقيق (شرح قطر الندى) بجانب قيمته العلمية– كما فعل سابقوه – وهي رغبته في تصحيح أخطاء النسخ المطبوعة ، يقول : " هذا الكتاب بحق قمة كتب النحو ؛ فهو مرشد للطلاب والأساتذة على حد سواء ، ففيه من النكت النحوية والمسائل العلمية الأدبية الشيء الكثير . وكان من دواعي اعتنائي وتحقيقي لهذا الكتاب أني قد وجدت عدة نسخ مطبوعة – ولعدة محققين – فيها الكثير من الأخطاء النحوية الإعرابية ، فعقدت العزم على أن أولي هذا الكتاب الاهتمام الذي يستحقه " ص ٣ .

ومنهم مَنْحدّد منهج (ابن هشام) ، ولم يبسط القول فيه :كـ :

(محمد جعفر الكرباسي) : إذ عبَّر في مقدمة تحقيق(شرح قطر الندى) عن منهج (ابن هشام) المتماسك قائلًا : " فإني كلما قرأت في كتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى) وجدت أن المؤلف قد جعل حوايات كتابه هذا أقسامًا متتابعة ومتماسكة ، لتكون معانيها معًا ميسورة الاكتنان ، وصريحة الإحاطة بها " ص ٥.

و(محمد محمود جمال): الذي أشار في مقدمة تحقيق (شرح قطر الندى) إلى اتخاذ (ابن هشام) المنهج التعليمي ، قائلًا : " إن تقديم النحو التعليمي للدارسين ليس أمرًا هينًا ؛ فلا يقدر عليه إلا من درس النحو دراسة عميقة ، وعرف خباياه ومسائله ودقائقه ، فيستطيع أن يخرج منها الجواهر الأساسية التي تحتاج إليها المواقف الكلامية ، ولا يستطيع أحد أن يفعل ذلك إلا رجل في خبرة (ابن هشام) وعمقه " ص ١٨.

ومنهم من حدّد منهج (ابن هشام) ، وبسطالقول فيهباقتضاب :كـ :

(إميل بديع يعقوب) : إذ أشار في مقدمة تحقيق الشرحين إلى اتخاذ (ابن هشام) " المنهج التعليمي في عرض الموضوعات وتبويبها وتفصيلها ؛ فـ (ابن هشام) يتوجه بكتبه إلى دارسي العربية بشكل عام ، ومتعلمي النحو بشكل خاص " [٥].

واقتضب القول فيمنهج (ابن هشام) فيما يخص:

الاستشهاد : يقول : " جعل (ابن هشام) القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي في بناء القواعد النحوية ، وتصحيح الأساليب العربية ، جاعلًا أحيانًا الآيات القرآنية محور إعراب ، وميدان تدريب ، ومجال تأويل وتخريج [٦]، ويلاحظ الباحث أن اعتماد (ابن هشام) على القرآن الكريم لم يكن في اتجاه واحد ؛إذ استند على قسم من الآيات لتثبيت قاعدة متفق عليها ، واتخذ آيات أخر أدلة على قاعدة معينة ، وأوضح في قسم ثالث من الآيات ما دار حولها من نقاش وجدل[٧] " [٨].

وإيراد آراء العلماء: يقول : " لم يلتزم (ابن هشام) بمدرسة نحوية معينة ، فرغم جنوحه للمذهب البصري عمومًا ، كان يأخذ برأي الكوفيين أو غيرهم إذا رأى أنَّ أدلتهم أقوى من أدلة البصريين " [٩].

([٥])شرح شذور الذهب ، ص ٢٠ ، شرح قطر الندى ، ص ١٩ .

([٦]) نقلًا عن : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ص ٢٠٢ ، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، ص ١٤٤.

([٧]) نقلًا عن : أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، ص ١٤٤ .

([٨])شرح شذور الذهب ، ص ١٩ ، شرح قطر الندى ، ص ١٨ – ١٩ .

([٩])شرح شذور الذهب ، ص ١٩ بتصرف ، شرح قطر الندى ، ص ١٩ .

و(بركات يوسف هبود) : الذي تحدث عن منهج (ابن هشام) في مقدمة تحقيق الشرحين قائلًا : " وأمّا المنهج الذي اتبعه (ابن هشام) في كتبه عامة ، فاعتمادة طريقة موضوعية من حيث التدرج من البسيط إلى المعقد ، فجاءت كتبه متناسقة ، يكمل بعضها بعضًا " [١٠].

واقتضب القول فيمنهج (ابن هشام) ، فيما يخص :

الاستشهاد: يقول : " (ابن هشام) يسير على نهج من سبقه من النحاة ؛ حيث يعرض الفكرة ، ثم يسوق الأدلة والشواهد من القرآن والشعر القديم ، وأحيانًا من الحديث الشريف ، وقد يسرد بعضًا من الأحكام والأقوال المأثورة " [١١]، " وأمّا بالنسبة إلى استشهاده بالآيات القرآنية ، فقد كان له فيها ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : آيات استشهد بها على تثبيت قاعدة متفق عليها .

الاتجاه الثاني : آيات اتخذ منها (ابن هشام) أدلة على قاعدة ارتآها ، وأراد أن يدعمها ، بدليل قرآني .

الاتجاه الثالث : آيات أوضح (ابن هشام) ما دار حولها من نقاش وجدال " [١٢].

وإيراد آراء العلماء:يقول : " لم يتعصب (ابن هشام) لمذهب من مذاهب النحويين ، وإن كان هو على مذهب البصريين – كما يُظَن من مؤلفاته – فهو يعرض المسألة ، ويذكر آراء العلماء فيها ، ويبين دليل كل واحد منهم – أحيانًا – وربما يرجح رأي

---

(١٠)شرح شذور الذهب ، ص ١٤ ، شرح قطر الندى ، ص ١٥ .

(١١)شرح شذور الذهب ، ص ١٢ بتصرف ، شرح قطر الندى ، ص ١٥.

(١٢) شرح شذور الذهب ، ص ١٢ – ١٣ بتصرف .

عالم انفرد برأيه على الجمهور ، إذا اقتنع بحجته ، وأحيانًا يأخذ برأي الكوفيين ، إذا كانت أدلتهم أقوى من أدلة البصريين وغيرهم " [١٣].

والتبويب: يقول : " فضلًا عن الطريقة المبتكرة في ترتيب أبواب (شرح شذور الذهب) وفصوله وموضوعاته – كما هو الحال في (شرح قطر الندى) – حيث ضم (ابن هشام) أبواب النحو المتشابهة بعضها إلى بعض ، فذكر (المرفوعات) مجتمعة ، ثم ذكر (المنصوبات) ، فـ (المجرورات) على المنوال نفسه ، فضلًا عن الأبواب والفصول والمسائل المتفرقة الأخرى " [١٤].

بعد هذا التطواف في مقدمات تحقيق الشرحين رأينا أن نقدم :

تصورًا مقترحًا لمنهج (ابن هشام) في مقدمة تحقيقشرحيه (قطر الندى) و(شذور الذهب)

أعرب (ابن هشام) عن منهجه في مقدمة الشرحين ، قائلًا : " هذا كتاب شرحت به مختصري المسمى بـ (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) تممت به شواهده ، وجمعت به شوارده ، ومكنت من اقتناص أوابده رائده ، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة ، لا إلى إخفاء الإشارة ، وعمدت فيه إلى لف المباني والأقسام ، لا إلى نشر القواعد والأحكام " [١٥]، و " هذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ (قطر الندى

([١٣])شرح شذور الذهب ، ص ١٣ ،شرح قطر الندى ، ص ١٥ .

([١٤]) شرح شذور الذهب ، ص ١٢ .

([١٥])المصدر السابق ، ص ٣١ .

وبل الصدى) رافعة لحجابها ، كاشفة لنقابها ، مكملة لشواهدها ، متممة لفوائدها ، كافية لمن اقتصر عليها ، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها " [١٦].

هذا وقد انبنى هيكل التصور المقترح على أساس المقابلة بين بعضنصوص الشرحين – وقد اعتمدنا نسخة تحقيق (محمد محيي الدين عبد الحميد) أساسًا للمقابلة– على النحو الآتي :

أولًا : منهج (ابن هشام) في تبويب الموضوعات

١. **التبويب العام :**

أ– تبويب (شرح شذور الذهب) :الكلمة والكلام ، الإعراب والبناء ، النكرة والمعرفة ، المرفوعات ، المنصوبات ، المجرورات ، المجزومات ، عمل الفعل ، الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، التنازع ، الاشتغال ، التوابع ، موانع الصرف ، العدد .

هذا وقد ألقى (ابن هشام) الضوء على معالم منهجه في (شرح شذور الذهب) قائلًا :" شرعت في ذكر أنواع (المعربات) ، وبدأت منها بـ (المرفوعات) ؛ لأنها أركان الإسناد ، وثنيت بـ (المنصوبات) ؛ لأنها فضلات غالبًا ، وختمت بـ (المجرورات) ؛ لأنها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها ، وهو (المضاف) ؛ فإن كان عمدة فـ (المضاف إليه) عمدة ، وإن كان فضلة فـ (المضاف إليه) فضلة، والتابع يتأخر عن المتبوع " ص ١٨٩ .

ب– تبويب (شرح قطر الندى) :الكلمة ، البناء ، الكلام ، الإعراب ، النكرة والمعرفة ، المرفوعات ، الاشتغال ، التنازع ، المنصوبات ، المجرورات ، باب الأسماء التي

([١٦]) شرح قطر الندى ، ص ٣١ .

تعمل عمل عمل الفعل ، التوابع ، العدد ، موانع الصرف ، التعجب ، الوقف ، همزة الوصل .

ويقول (ابن هشام) واصفًا منهجه : " لما انقضى الكلام على ذكر (المرفوعات) ، و(المنصوبات) ، شرعتُ في ذكر (المجرورات) " ص ٢٤٧ .

هذا وقد جاء ترتيب (شرح قطر الندى) مختلفًا عن (شرح شذور الذهب) في : مجيء(العدد) أولًا تلته (موانع الصرف) ، و(الاشتغال) تلاه (التنازع) ، و(الكلمة ، والكلام) مفصولًا بينهما ، وكذلك : (الإعراب ، والبناء) ، و(المرفوعات ، والمنصوبات) ، وإضافة بابين صرفيين : (الوقف) ، و(همزة الوصل).

٢. **التبويب الداخلي** :نذكر بعضًا من فروق التبويب الداخلي بين الشرحين في :

أ- **باب البناء** : قسَّمَ (ابن هشام) المبنيات في (شرح شذور الذهب) إلى تسعة أقسام ، واصفًا تقسيمه بالغريب قائلًا : " ولما فرغتُ من تفسيره ، شرعتُ في تقسيمه تقسيمًا غريبًا لم أسبق إليه " ص ١٠٠ .

ويعلل لذلك قائلًا : " ذلك أنني جعلتُ المبني على تسعة أقسام :

الأول : المبني على السكون ، وقدمته لأنه الأصل .

والثاني : المبني على السكون أو نائبه ، وثنيت به لأنه شبيه بالسكون في الخفة .

والثالث : المبني على الفتح ، وقدمته على المبني على الكسر لآنه أخف منه .

والرابع : المبني على الفتح أو نائبه .

والخامس : المبني على الكسر ، وقدمته على المبني على الضم لأنه أخف منه .

والسادس : المبني على الكسر أو نائبه [١٧].

والسابع : المبني على الضم .

والثامن : المبني على الضم أو نائبه .

والتاسع : ما ليس له قاعدة مستقرة ، بل منه ما يبنى على السكون ، وما يبنى على الفتح ، وما يبنى على الكسر ، وما يبنى على الضم " [١٨].

وقسَّم (المبنيات) إلى أربعة أقسام بـ (شرح قطر الندى) ، يقول : " قسمت المبني إلى أربعة أقسام : مبني على الكسر ، ومبني على الفتح ، ومبني على الضم ، ومبني على السكون " ، ويستطرد قائلًا : " وقسمت المبني على الكسر إلى قسمين : قسم متفق عليه ، وقسم مختلف فيه " ص ٣٣ – ٣٤ بتصرف.

ب- باب المرفوعات :(المرفوعات) في (شرح شذور الذهب) عشرة ، هي : الفاعل ، نائب الفاعل ، المبتدأ ، خبر المبتدأ ، اسم (كان) وأخواتها ، اسم أفعال المقاربة [١٩]، اسم الحروف العاملة عمل (ليس) ، خبر (إنَّ) وأخواتها ، خبر (لا) النافية للجنس ، المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولاجازم .

([١٧]) يقول عنه (محيي الدين عبد الحميد) في هامش تحقيق(شرح شذور الذهب) : " هذا النوع لا وجود له ، ولم يشرحه المؤلف ، فذكره هنا من باب تتميم مقتضى القسمة العقلية " ص ١٠١ .

([١٨]) شرح شذور الذهب ، ص ١٠٠ – ١٠١ بتصرف .

([١٩])" السادس من المرفوعات : اسم أفعال المقاربة ، وهي تنقسم – باعتبار معانيها – إلى ثلاثة أقسام : ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر ، وما يدل على ترجي المتكلم للخبر ، وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها " ص ٢١٨ ، " الحادي عشر من المنصوبات : خبر (كاد) وأخواتها " ص ٢٩٠ .

وبدأ(ابن هشام) باب (المرفوعات) بـ : " (الفاعل)لأمرين ؛ أحدهما : أن عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه ، بخلاف (المبتدأ) فإن عامله معنوي وهو الابتداء ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ بدليل أنه يُزيل حكم العامل المعنوي ، ولما كان عامل (الفاعل) أقوى ، كان (الفاعل) أقوى ، والأقوى مقدم على الأضعف ، الثاني : أن الرفع في (الفاعل) للفرق بينه وبين (المفعول) ، وليس هو في (المبتدأ) كذلك ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني ؛ فقدمت ما هو الأصل " [٢٠].

وعدد (المرفوعات) في(شرح قطر الندى)ثمانية، بإسقاط ذكر (أفعال المقاربة) و (المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم) ، وبالنظر إلى أنه لم تتوزع النواسخ على بابي (المرفوعات) و(المنصوبات) ، بل استقلت في باب (المرفوعات) : (كان) وأخواتها، الحروف المشبهات بـ (ليس) ، (إنَّ) وأخواتها ، (لا) النافية للجنس .

وبدأ (ابن هشام) باب (المرفوعات) بـ (المبتدأ) على خلاف ما ادعاه في (شرح شذور الذهب) من البدء بـ (الفاعل) ،بل وختم باب (المرفوعات) بـ (الفاعل) و(نائب الفاعل) ، ولنا أن نتساءل : لِمَ خالف (ابن هشام) نمط التبويب ، فلو لم يكن مُبَرِّرًا ما ادعاهفي (شرح شذور الذهب) لَما كانت المخالفة ، فتبريره دليل على تمسكه بالتبويب على هذا النحو ، وأنَّ هذا هو الصحيح ، وما عاداه هو الخطأ .

وفي :

باب الحروف المشبهات بـ (ليس) :

جاء ترتيب (الحروف المشبهات بليس)بباب (المرفوعات) في (شرح شذور الذهب) : (ما ، لا ، إنْ ، لات) ،مخالفًا لترتيبها في باب (المنصوبات) : (لات ،

([٢٠]) شرح شذور الذهب ، ص ١٨٩ بتصرف .

ما ، لا ، إنْ) ،وفي (شرح قطر الندى) : (ما ، لا ، لات) ، بإسقاط ذكر (إنْ) ، وربما يعود هذا إلى اختلاف النحاة في جواز إعمال (إنْ) [٢١].

باب (لا) النافية للجنس :

وانفرد (شرح شذور الذهب) عن (شرح قطر الندى) بذكر : حذف خبر (لا) : " ويكثر حذف خبر (لا) إذا علم ، و(بنو تميم) يوجبون حذفه إذا كان معلومًا ، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد ، فضلًا عن أن يجب " ص ٢٣٨ بتصرف .

في مقابل ما انفرد (شرح قطر الندى) بذكره مِنْ :

العطف على اسم (لا) : " إذا تكررت (لا) مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتح ، والرفع ، فإن فتحت فلك في الثانية ثلاثة أوجه : الفتح ، والنصب ، والرفع ، وإن رفعت فلك في الثانية وجهان : الرفع ، والفتح ، ويمتنع النصب ، فإن لم تتكرر (لا) مع النكرة الثانية ، لم يجز في الأولى الرفع ، ولا في الثانية الفتح " . ص ١٧١ بتصرف .

ونعت اسم (لا) وأحكامه :" وإن كان اسم (لا) مفردًا ، ونعت بمفرد ، ولم يفصل بينهما فاصل ، جاز في الصفة الرفع على موضع (لا) مع اسمها ؛ فإنهما في موضع الابتداء ، والنصب على موضع اسمها ، فإن موضعه نصب بـ (لا) العاملة عمل (إنَّ) ، والفتح على تقدير أنك ركبت (الصفة) مع (الموصوف) كتركيب

---

[٢١]كما ذكر (محيي الدين عبد الحميد) في هامش (شرح شذور الذهب) : " ذهب أكثر الكوفيين و(الكسائي) و(أبو بكر) و(أبو علي) و(أبو الفتح) إلى جواز إعمال (إنْ) ، وذهب أكثر البصريين و(الفراء) إلى المنع ، ونقل (السهيلي) أن (سيبويه) يجيز إعمالها ، و(المبرد) لا يجيزه ، ونقل (النحاس) عنهما عكس ما نقله (السهيلي) ، ونقل (ابن مالك) عنهما القول بجواز إعمالها ، فربما كان هذا مسوغًا لإسقاط ذكرها " ص ٢٢٨ بتصرف .

(خمسة عشر) ، ثم أدخلت (لا) عليهما . فإن فصل بينهما فاصل ، أو كانت الصفة غير مفردة ، جاز الرفع ، والنصب ، وامتنع الفتح " ص ١٧١ – ١٧٢ بتصرف .

جـ – باب المنصوبات :المنصوبات في (شرح شذور الذهب) خمسة عشر ، هي : المفعول به ، المفعول المطلق ، المفعول له ، المفعول فيه ، المفعول معه ، المشبه بالمفعول به [٢٢]، الحال ، التمييز ، المستثنى ، خبر (كان) وأخواتها ، خبر (كاد) وأخواتها ، خبر الحروف المشبهات بـ (ليس) ، اسم (إنَّ) وأخواتها ، اسم (لا)النافية للجنس ، الفعل المضارع إذا سبقه ناصب .

بدأها (ابن هشام) بـ : " (المفاعيل) لأنها الأصل ، وغيرها محمول عليها ومشبه بها ، وبدأ من المفاعيل بـ (المفعول به)، كما فعل (الفارسيت ٣٧٧ هـ) ، وجماعة منهم صاحبا (المُقَرَّب) [٢٣]، و(التسهيل) [٢٤]، لا بـ (المفعول المطلق) كما فعل (الزمخشريت ٥٣٨ هـ) ، و(ابن الحاجبت ٦٤٦ هـ) ، ووجه ما اختاره أن (المفعول به) أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين (الفاعل) الالتباس " [٢٥].

وعدد (المنصوبات) في (شرح قطر الندى) ثمانية ، هي : المفعول به ، المفعول المطلق ، المفعول له ، المفعول فيه ، المفعول معه ، الحال ، التمييز ، الاستثناء .

([٢٢])" السادس من المنصوبات : المشبه بـ (المفعول به) ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد ، وذلك في نحو : (زيدٌ حسنٌ وجهَهُ) بنصب (الوجه) " ص ٢٦٩ .

([٢٣]) (ابن عُصْفُور ت ٦٦٩ هـ) .

([٢٤]) (ابن مالك ت ٦٧٢ هـ) .

([٢٥]) شرح شذور الذهب ، ص ٢٤١ بتصرف .

وذَكَرَ (ابن هشام) في (شرح قطر الندى) أنَّ : " عدد المفاعيل خمسة " ، " هذا هو الصحيح " ص ٢٠١ ، كما ذكر أنَّ من النحاة من نقص عدد المفاعيل إلى أربعة : كـ : (الزجاج ت ٣١١ هـ) : حيث جعل (المفعول معه) (مفعولًا به) ، و(الكوفيين) : حيث جعلوا (المفعول له) من باب (المفعول المطلق) . ص ٢٠١ بتصرف ، ومنهم من زاد عدد المفاعيل : كـ : (السيرافي ت ٣٦٨ هـ) : زاد مفعولًا سادسًا ، وهو (المفعول منه) " ص ٢٠١ ، و(الجوهري ت ٣٩٣ هـ) : سمَّى المستثنى " مفعولًا دونه " ص ٢٠١ .

وفي :

باب المفعول به :

تطابق الشرحان في إلحاق (المنادى) بباب(المفعول به) : ففي (شرح شذور الذهب) : " المنادى نوع من أنواع المفعول به ، وبيان كونه مفعولًا به أن قولك : (يا عبدَ اللهِ) أصله : (يا أدعو عبدَ اللهِ) " ص ٢٤٣ ، وفي (شرح قطر الندى) : " ومن المفعول به : المنادى ؛ وذلك لأن قولك : (يا عبدَ اللهِ) أصله : (أدعو عبدَ اللهِ) ؛ فحذف الفعل ، وأنيب (يا) عنه " ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

وانفرد (شرح شذور الذهب) عن (شرح قطر الندى) بـ :

إدراج (الاختصاص) و(التحذير والإغراء) بباب (المفعول به) : " من المفعولات التي التزم معها حذف العامل : المنصوب على (الاختصاص) ، وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه خبر بلفظ النداء " ص ٢٤٤ ، و" المنصوب بـ (الزم) أو بـ (اتقِ) : إن تكرر أو عطف عليه ، أو كان (إياك) " ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

وذِكْرنواصب (المفعول به) : " الذي ينصب المفعول به واحدًا من أربعة : الفعل المتعدي ، ووصفه ، ومصدره ، واسم فعله " ص ٢٤٢ ، وإضمار ناصب (المفعول

به): " وكونه مذكورًا هو الأصل ، وقد يضمر : جوازًا إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي ، وقد يضمر وجوبًا في مواضع منها : باب (الاشتغال) ، و(الاختصاص) ، والمنصوب بـ (الزم) و(اتقِ) ، والمحذوف عامله ، والواقع في مثل أو شبهه " ص ٢٤٢ – ٢٥٢ بتصرف .

بابالمفعول المطلق :

وانفرد (شرح شذور الذهب) عن (شرح قطر الندى) بذكر :أقسام (المفعول المطلق): " وقد تبين أن المفعول المطلق يفيد ثلاثة أمور : أحدها : التوكيد ، الثاني : بيان النوع ، الثالث : بيان العدد " ص ٢٥٣ بتصرف .

وذَكَرَ(ابن هشام) في (شرح قطر الندى) : ما ينوب عن المصدر في كونه مفعولًا مطلقًا: يقول : " وقد تنصب أشياء على (المفعول المطلق) ، ولم تكن مصدرًا ، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر ، نحو : (كلّ) و(بعض) مضافين إلى المصدر ، والعدد ، وأسماء الآلآت " ص ٢٢٤ – ٢٢٥ تصرف ، ولم يذكر ذلك في (شرح شذور الذهب) ، وإن كانت مذكورة في متن (الشذور) : " (المفعول المطلق) : هو المصدر الفضلة المؤكد لعامله ، أو المبين لنوعه ، أو لعدده ، وما بمعنى المصدر " ص ٢٥٢ بتصرف .

باب المفعول فيه :

تطابق الشرحانفي تقسيم (ظرف الزمان) إلى مبهم ومختص ، وزاد (ابن هشام) قسمًا ثالثًا في(شرح قطر الندى) هو المعدود ، يقول في (شرح شذور الذهب) : " يجوز أن يكون (ظرف الزمان)مبهمًا ، وأن يكون مختصًّا " ص ٢٥٧ ، وفي (شرح قطر الندى) : يجوز أن يكون(ظرف الزمان)" مختصًّا ، و معدودًا ، و مبهمًا " ص ٢٢٩ بتصرف .

واختلفا في تقسيم (ظرف المكان)، ففي (شرح شذور الذهب) : (ظرف المكان) على ثلاثة أقسام : " أحدها : أن يكون مبهمًا [٢٦]، القسم الثاني : أن يكون دالًّا على مساحة معلومة من الأرض[٢٧]، القسم الثالث : اسم المكان المشتق من المصدر " ص ٢٥٧ – ٢٦٠ بتصرف ، وفي (شرح قطر الندى) : " لا ينتصب من أسماء المكان على الظرفية إلا ما كان مبهمًا " . ص ٢٣٠ بتصرف ، " والمبهم على ثلاثة أنواع : أحدها : أسماء الجهات الست ، الثاني : أسماء مقادير المساحات، الثالث : ما كان مصوغًا من مصدر عامله " ص ٢٢٩ – ٢٣٠ ، " ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كـ : (عند) و(لدى) " ص ٢٣٠ .

باب الحال :

وانفرد (شرح شذور الذهب) عن (شرح قطر الندى) بذكر :

أقسام (الحال): " والحاصل أن الحال أربعة أقسام : مبينة للهيئة ، والمؤكدة لصاحبها ، والمؤكدة لعاملها ، والمؤكدة لمضمون الجملة " ص ٢٧١ – ٢٧٢ بتصرف .

ولفظ (الحال) بين التذكير والتأنيث : " (الحال) يذكر ويؤنث ، وهو الأفصح ، يقال : (حال حسن) ، و(حال حسنة) ، وقد يؤنث لفظها فيقال : حالة " ص ٢٧٠ .

([٢٦]) وهو " ما لا يختص بمكان بعينه ، وهو نوعان : أحدها : أسماء الجهات الست ، النوع الثاني : ما ليس جهة ، ولكن يشبهه في الإبهام " ص ٢٥٧ – ٢٦٠ بتصرف .

([٢٧]) ويستطرد قائلًا : " أكثرهم يجعل هذا من المبهم ، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهامًا واختصاصًا ، أما الإبهام : فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص : فمن جهة دلالته على كمية معينة ، فعلى هذا يصح فيه القولان " ص ٢٦٠ .

ومجيء (الحال) من (الفاعل) ، و(المفعول) ، و(المضاف إليه) : " ثم بينت أن (الحال) تارة يأتي من (الفاعل) ، وتارة يأتي من (المفعول) ، وإلى أنها تجيء من (المضاف إليه) " ص ٢٧٣ – ٢٧٤ بتصرف.

في مقابل ما انفرد (شرح قطر الندى) بذكره :مجيء (الحال) و(التمييز)مؤكدًا غير مبين لهيئة ولا ذات: " وقد يقع كل من (الحال) و(التمييز) مؤكدًا غير مبين لهيئة ولا ذات " ص ٢٣٩ – ٢٤٢ .

باب التمييز :

انقسم (التمييز المبين للذات) إلى أربعة أقسام في الشرحين ، اتفق القسمان الأول والثاني في : أن يقع بعد الأعداد والمقادير، واختلف القسمان الثالث والرابع ، فالقسم الثالث في (شرح قطر الندى) : " ما دل على مماثلة " ، كان العنصر الرابع من القسم الثالث في (شرح شذور الذهب) الذي فصّله (ابن هشام) بقوله : " أن يقع بعد شبه هذه الأشياء ، والرابع : قولهم : (على التمرةِ مثلها زُبدًا) ، فزبدًا : واقع بعد (مثل) ، وهي شبيهة إن شئت بالوزن ، وإن شئت بالمساحة " ص ٢٨٠ بتصرف .

أما القسم الرابع في (شرح شذور الذهب) : " أن يقع بعد ما هو متفرع منه ، كقولهم : (هذا خاتمٌ حديدًا) ، وذلك لأن الحديد هو الأصل ، والخاتم مشتق منه ؛ فهو فرعه " ص ٢٨٠ ، يختلف عن القسم الرابع في (شرح قطر الندى) : " ما دل على مغايرة ، نحو : (إنَّ لنا غيرها إبلًا أو شاء)، وما أشبه ذلك " ص ٢٣٩ .

وانقسم (التمييز المبين للنسبة) في (شرح شذور الذهب) إلى أربعة أقسام : " أما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة : أحدها : أن يكون محولًا عن (الفاعل) ، الثاني : أن يكون محولًا عن (المفعول) ، الثالث : أن يكون محولًا عن غيرهما ، الرابع : أن يكون غير محول " ص ٢٨٠ – ٢٨١ ، وفي (شرح قطر الندى) قسمين

: " مفسر النسبة على قسمين : محول ، وغير محول " ص ٢٣٩ ، و" المحول على ثلاثة أقسام : محول عن (الفاعل) ، ومحول عن (المفعول) ، ومحول عن (مضاف) غيرهما " ص ٢٣٩ بتصرف .

د- باب المجرورات :اتفق الشرحان في البدء بالجر بـ (الحرف) ، ثم الجر بـ (الإضافة) ، وزاد (ابن هشام) الجر بـ (المجاورة) في (شرح شذور الذهب) ، يقول : " لما أنهيت القول في (المرفوعات) و(المنصوبات) ، شرعت في (المجرورات) ، وقسمتها إلى ثلاثة أقسام: مجرور بـ (الحرف) ، ومجرور بـ (الإضافة) ، ومجرور بـ (مجاورة) مجرور ، وبدأت بالمجرور بـ (الحرف) ؛ لأنه الأصل " ص ٣٣٥ ، وقالفي (شرح قطر الندى) : " لما انقضى الكلام على ذكر (المرفوعات) و(المنصوبات) ، شرعت في ذكر (المجرورات) ، وقسمت (المجرورات) إلى قسمين : مجرور بـ (الحرف) ، ومجرور بـ (الإضافة) ، وبدأت بالمجرور بـ (الحرف) ؛ لأنه الأصل " ص ٢٤٧ .

هـ - بالأسماء التي تعمل عمل الفعل : اختلف الشرحان فيترتيب الأسماء التي تعمل عمل الفعل، ففي (شرح شذور الذهب) : (المصدر – اسم الفاعل – مثال المبالغة – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم الفعل – الظرف والمجروران المعتمدان – اسم المصدر – اسم التفضيل)، وفي(شرح قطر الندى) : (اسم الفعل – المصدر – اسم الفاعل – أمثلة المبالغة – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل) ، بزيادة ثلاثة أسماء تعمل عمل الفعل في (شرح شذور الذهب) : (الظرف المعتمد – المجروران المعتمدان – اسم المصدر) .

ورتب (ابن هشام)(أسماء الأفعال)من الأكثر شيوعًا إلى الأقل في (شرح شذور الذهب): يقول : " (اسم الفعل) على ثلاثة أنواع : ماسمي به (الأمر) وهو الغالب ؛

فلهذا بدأت به ، وماسمي به (الماضي) ، وهو أكثر مما سمي به (المضارع) ؛ فلهذا قدم عليه " ص ٤٠٩ ، ٤١١ ، ورتبها بلا أساس مذكور في (شرح قطر الندى) : " (اسم الفعل) على ثلاثة أقسام : ما سمي به (الماضي) ، وما سمي به (الأمر) ، وما سمي به (المضارع) " ص ٢٥٤ – ٢٥٥ بتصرف .

هـ – بابالتوابع:

اختلفالشرحان في ترتيب (التوابع) ، ففي (شرح شذور الذهب) : (التأكيد – النعت – عطف البيان – البدل – عطف النسق) ، وفي (شرح قطر الندى) : (النعت – التوكيد – عطف البيان – عطف النسق – البدل) .

وتطابق الشرحان في ترتيب (حروف العطف) الأربعة الأول (الواو – الفاء – ثم – حتى) ، واختلفا في الخمسة الباقية ، ففي (شرح شذور الذهب) : (أم – أو – بل – لكن – لا) ، وفي (شرح قطر الندى) : (أو – أم – لا – بل – لكن) .

وبعد هذا العرض أرى أن الجمع بين الشرحين يسد هذا الخلل ، فدارس (شرح شرح قطر الندى) في حاجة ماسة إلى (شرح شذور الذهب) ، والعكس صحيح ؛فلا يمكن الفصل بين الشرحين ، فكلاهما يستدعي الآخر ، ومن هنا جاءت بعض المحاولات للجمع بين الشرحين ، كمحاولة :

(علي سليمان شبارة) : في كتابه (نيل الأرب في الجمع بين قطر الندى و شذور الذهب) : يقول : " يجد القارىء في الكتابين تكرارًا للمواضيع نفسها تقريبًا ، مع زيادات وتفصيلات أحيانًا ، والغالب أن تكون الزيادات في (شذور الذهب) ، ولربما جاءت بعض الأبحاث في (قطر الندى) أكثر تفصيلًا منها في (الشذور) " ص ٥ .

و(لمى الفقيه) : في كتابها (عبير العصر الجامع بين الشذور والقطر) .

ثانيًا : منهج (ابن هشام) في صياغة التعريفات

١. **ذِكْر المعنى اللغوي والاصطلاحي** : أحيانًا كان يذكر (ابن هشام) المعنى اللغوي والاصطلاحي ، مثال ذلك ، يقول : "للإعراب معنيان: لغوي وصناعي ، فمعناه اللغوي : الإبانة ، ومعناه الاصطلاحي : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع " [٢٨] .

٢. **ذِكْر محترزات التعريف** :" يظهر تأثر (ابن هشام) بالفقهاء واضحًا عندما يتعرض لتعريف الظاهرة النحوية ، فإنه يشرح التعريف ، ثم يخرج محترزات التعريف ، وهذه طريقة الفقهاء في وضع الحدود وشرحها " [٢٩] .

يُعَرِّف (الحال) في (شذور الذهب) قائلًا : " الحال وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه ، أو تأكيده ، أو تأكيد عامله ، أو مضمون الجملة قبله " ص ٢٦٩ ، ثم يحترز في (الشرح) فيقول :

" فقولي : (وصف) جنس يدخل تحته (الحال) و(الخبر) و(الصفة) .

وقولي : (فضلة) فصل مُخْرِج لـ (الخبر) .

وقولي : (مسوق لبيان هيئة ما هو له) مخرج لأمرين : (نعت) الفضلة : من نحو : (رأيتُ رجلًا طويلًا) و(مررت برجلٍ طويلٍ) ، فإنه وإن كان وصفًا فضلة لكنه لم يُسَق لبيان الهيئة ، وإنما سيق لتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمنًا ، والثاني : بعض أمثلة (التمييز) ، نحو : (لله دره فارسًا) ، فإنه وإن كان وصفًا فضلة لكنه لم يُسَق لبيان الهيئة ، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه ، وجاء بيان الهيئة ضمنًا .

([٢٨]) شرح شذور الذهب ، ص ٥٨ .

([٢٩]) العوامل المؤثرة في أصول النحو عند ابن هشام الأنصاري ،ص ٢١ .

وقولي : (أو تأكيده – إلى آخره) تممت به ذكر أنواع (الحال)" ص ٢٧١ .

ويعرّفه في (قطر الندى) قائلًا : " (الحال) وصف فضلة ، يقع في جواب (كيف) : كـ (ضربت اللص مكتوفًا) " ص ٢٣٣ ، ثم يحترز في الشرح فيقول : " فإن قلتُ : يَرِدُ على ذكر الوصف قوله تعالى : (فَانفِرُوا ثُبَاتٍ) النساء ٧١ ، فإن (ثُبَاتٍ) حال ، وليس بوصف ، وعلى ذكر الفضلة ، نحو قوله تعالى : (ولاتمشِ في الأرضِ مرحًا) الإسراء ٣٧ ، وقول الشاعر :

ليسَ مَنْ ماتَ فَاستراحَ بِمَيْتِ إنما المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ

إنما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيبًا كاسِفًا بَالُهُ قليلَ الرجاءِ

فإنه لو أسقط (مرحًا) و(كئيبًا) ، فسد المعنى ، فيبطل كون الحال فضلة ، وعلى ذكر الوقوع في جواب (كيف) ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدِينَ) البقرة ٦٠ ، قلتُ : (ثُبَاتٍ) في معنى متفرقين ، فهو وصف تقديرًا ، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة " ص ٢٣٣ – ٢٣٤ .

٣. **ذِكْر الأمور المجتمِعة في المُعَرَّف** :وقد يأتي التعريف في شكل ذكر الأمور المجتمعة في (المُعَرَّف) ، ومثال ذلك : عرَّفَ (ابن هشام) (التمييز) في(شرح شذور الذهب) فيما اجتمع فيه ثلاثة أمور ، وفي (شرح قطر الندى) فيما اجتمع فيه خمسة أمور ، فاتفقا في الأمور الثلاثة الأولى : أن يكون اسمًا ، فضلة ، نكرة ، وزاد في (شرح قطر الندى) أمرين ، هما : " الرابع : أن يكون جامدًا ، والخامس : أن يكون مفسرًا لما انبهم من الذوات " ص ٢٣٦ .

٤. **ذِكْر أمور الاتفاق والاختلاف بين المُعَرَّفَات**:ومثال ذلك : ما ذكره (ابن هشام) من أمور اتفاق واختلاف بين (التمييز) و(الحال) :ففي (شرح شذور الذهب) : "

(التمييز) وإنْ أشبه (الحال) : في كونه منصوبًا ، فضلة ، مبينًا لإبهام ، إلا أنه يفارقه في أمرين : أحدهما : أنَّ (الحال) إنما يكون وصفًا إما بالفعل ، أو بالقوة ، وأما (التمييز) فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيرًا ، وبالصفات المشتقة قليلًا " ص ٢٧٨ ، وفي (شرح قطر الندى) : " (التمييز)هو ما اجتمع فيه خمسة أمور، أحدها : أنْ يكون اسمًا ، والثاني : أن يكون فضلة ، والثالث : أن يكون نكرة ، والرابع : أن يكون جامدًا ، والخامس : أن يكون مُفَسِّرًا لما انبهم من الذوات . فهو موافق لـ (الحال) في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف في الأمرين الأخيرين ؛ لأن (الحال) مشتق مبين للهيئات ، و(التمييز) جامد مبين للذوات " ص ٢٣٦ بتصرف .

٥. **نسبة التعريف لِمُعَرِّفِهِ** : على سبيل المثال: ذكر في (شذور الذهب) : ذكر حد (المفعول به) بأنه " ما وقع عليه فعل (الفاعل) " ص ٢٤١ ، ولم يعزُ التعريف لـ (ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ) لا في (شذور الذهب) ولا في(الشرح) ، على الرغم من ذكر اسم (ابن الحاجب) في الشرح : يقول : " وبدأت من المفاعيل بـ (المفعول به) ، كما فعل (الفارسي) ، وجماعة منهم صاحبا (المُقَرَّب) [٣٠] و(التسهيل) [٣١] ، لا بـ (المفعول المطلق) كما فعل (الزمخشري) و(ابن الحاجب) " ص ٢٤١ ، وذكر حد (المفعول به) في (قطر الندى) " وهو ما وقع عليه فعل (الفاعل) " ص ٢٠١ ، وعزاه لـ (ابن الحاجب) في (الشرح) : " هذا الحد لـ (ابن الحاجب) رحمه الله " ص ٢٠١،

([٣٠]) لـ (ابن عصفور ت ٦٦٩ هـ) .

([٣١]) لـ (ابن مالك ت ٦٧٢ هـ) .

٦. **ذِكْر التعريف في أحد الشرحين دون الآخر** : مثال ذلك ذكره عرّف (ابن هشام) (التمييز) في (شرح شذور الذهب) : " (التمييز) في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره " ص ٢٧٨ ، ولم يعرّفه في (شرح قطر الندى) .

ثالثًا : منهج (ابن هشام) في صياغةشروط الإعمال

١. **شروط الإعمال بين التطابق والاختلاف** : فعلى سبيل المثال :

يعمل(المصدر) في (شرح قطر الندى) : " بثمانية شروط : أحدها : أن يصح أن يحل محله فعل مع (أنْ) ، أو فعل مع (ما) ، الشرط الثاني : أن لا يكون مصغرًا ، الثالث : أن لا يكون مضمرًا ، الرابع : أن لا يكون محدودًا ، الخامس : أن لا يكون موصوفًا قبل العمل ، السادس : أن لا يكون محذوفًا ، السابع : أن لا يكون مفصولًا عن معموله ، الثامن : أن لا يكون مؤخرًا عنه " ص ٢٥٩ – ٢٦٤ بتصرف ، هذا وقد ذكر (ابن هشام) أربعة من هذه الشروط في متن (شذور الذهب) ، يقول : " وشرطه : أن لا يصغر ، ولا يحد بالتاء ، ولا يتبع قبل العمل ، وأن يخلفه فعل مع (أنْ) أو (ما) " ص ٣٩٢ ، وذكر في (الشرح) مثالًا للشرط الرابع : " ومثال ما يخلفه فعل مع (أنْ) : قوله تعالى : (ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ) البقرة ٢٥١ ، ومثال ما يخلفه فعل مع (ما) : (تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ) الروم ٢٨ " ص ٣٩٣ بتصرف .

و لـ (الحال) في(شرح شذور الذهب) أحكام أربعة : " فالأول : الانتقال ، الثاني : الاشتقاق ، الثالث : أن تكون نكرة ، وقد تأتي بلفظ المعرف ، الرابع : أن لا يكون صاحبها نكرة محضة ، وقد تأتي كذلك كما روى (سيبويه ت ١٨٠ هـ) ، وإنما الغالب – إذا كان صاحب (الحال) نكرة – أن تكون عامة ، أو خاصة ، أو مؤخرة عن (الحال) " ص ٢٧٤ – ٢٧٧ بتصرف ، هذا ولم يرد الحكم الأول والثاني في (شرح قطر الندى) ، بل ورد الحكم الثالث : " شرط (الحال) أن تكون نكرة ، فإن

جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة " ص ٢٣٤ – ٢٣٥ ، وكذلك الحكم الرابع : " شرط صاحب (الحال) واحد من أمور أربعة : الأول : التعريف ، والثاني : التخصيص ، والثالث : التعميم ، والرابع : التأخير عن الحال " ص ٢٣٥ – ٢٣٦ بتصرف .

٢. **شروط الإعمال بين الإجازة والمنع** :أجاز (ابن هشام) في (شرح شذور الذهب) :

أ- إعمال (لا)المشبهة بـ (ليس) في المعرفة : " ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية لإعمال (لا) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وربما عملت في اسم معرفة ، كقول المتنبي :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا " [٣٢]

ولم يُجز ذلك في (شرح قطر الندى) : " ولإعمال (لا) عمل (ليس) أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لا يقترن خبرها بـ (إلا) ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، ولهذا غُلِّطَ (المتنبي) في قوله :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا " [٣٣]

ب- مجيء التمييزمشتقًّا : " وأما (التمييز) فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيرًا ، وبالصفات المشتقة قليلًا " ص ٢٧٩ ، في حين لم يذكر إمكانية مجيء (التمييز) مشتقًّافي (شرح قطر الندى) : " و(التمييز) جامد مبين للذوات " ص ٢٣٦ .

([٣٢]) ص ٢٢٥ – ٢٢٦ بتصرف .

([٣٣]) ص ١٤٩ بتصرف .

جـ – إضافة ظرف المكان (حيث) للمفرد : " ومثال ما بني على الضم (حيثُ) ، وهو (ظرف مكان) يضاف للجملتين ، وربما أضيف لمفرد " ص ١٦٣ ، ونفى هذا الحكم في موضع آخر من الشرح عند حديثه عن مواضع كسر همزة (إنَّ) ، يقول : " أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة ، وهو (إذْ) ، و(إذا) ، و(حيثُ) ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح (إنْ) بعد (حيثُ) ، وهو لحن فاحش ؛ فإنها لا تضاف إلا إلى جملة " ص ٢٣٣ .

٣. **شروط الإعمال بين التقييد والإطلاق** :وما قيده بحكم في موضع ، أطلقه في آخر .

أ- **تقييد حكم الإعمال في (الشعر) دون (النثر)** : كتقييد إعمال (لا) عمل (ليس)في (شرح قطر الندى) : " الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس (لا) ، ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لايقترن خبرها بـ (إلا) ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر، وقد صرحت بالشرطين الأخيرين ، ووكلت معرفة الأولين إلى القياس على (ما) ؛ لأن (ما) أقوى من (لا) " ص ١٤٨ –١٥٠ بتصرف ، ولم يذكر هذا التقييد في (شرح شذور الذهب) .

ب- تقييد حكم الإعمال في (النثر) دون (الشعر) :كتقييد إعمال (ما) عمل (ليس) في (شرح قطر الندى) : " (ما) أقوى من (لا) ولهذا تعمل في النثر " ص ١٤٨ – ١٥٠ بتصرف ، ولم يذكر هذا التقييد في (شرح شذور الذهب) .

جـ- تقييد حكم الإعمال بـ (القلة) :كتقييد إعمال (لا) عمل (ليس) في (شرح شذور الذهب) : " (لا) النافية نوعان : داخلة على معرفة فيجب إهمالها وتكرارها ، وداخلة على نكرة ، وهي ضربان : عاملة عمل (ليس) ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهو

قليل ، وعاملة عمل (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر " ص ٢٣٧ بتصرف ، ولم يذكر هذا التقييد في (شرح قطر الندى) .

د- تقييد حكم الإعمال بـ (الكثرة) :كتقييد مجيء (التمييز) جامدًافي (شرح شذور الذهب) : " وأما (التمييز) فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيرًا " ص ٢٧٩ ، ولم يذكر هذا التقييد في (شرح قطر الندى) .

رابعًا: منهج (ابن هشام) في إيراد الشواهد

زاد عدد الشواهد في (شرح شذور الذهب) عنه في (شرح قطر الندى)على النحو الآتي :

بلغ عدد الشواهد القرآنية في (شرح شذور الذهب) ما يقرب من ستمئة وخمسين آية ، وفي (شرح قطر الندى) ثلاثمئة وست وثمانين آية ، هذا وقد قدَّم (ابن هشام) (الشاهد القرآني) على بقية الشواهد عند الاستشهاد .

وبلغ عدد الشواهد الشعرية في (شرح شذور الذهب) مئتين وتسعة وثلاثين شاهدًا ، وفي (شرح قطر الندى) مئة وخمسين شاهدًا [٣٤].

كما بلغ عدد الأحاديث النبويةفي (شرح شذور الذهب) سبعة وعشرين حديثًا ، وفي (شرح قطر الندى) سبعة عشر حديثًا .

وبلغ عدد أقوال العرب في (شرح شذور الذهب) سبعة ، وفي (شرح قطر الندى) ثلاثة.

ويؤخذ على (ابن هشام) :

([٣٤]) وبلغ عدد (الشواهد الشعرية) المشتركة بين الكتابين خمسة وخمسين شاهدًا .

١. **إسقاط ذكر الشواهد في أحد الشرحين دون الآخر في الموضع نفسه :** فلم يستشهد لـ (اسم الفعل المضارع) في (شرح شذور الذهب) ، بل اكتفى بقوله : " وما سمي به المضارع ، نحو : (أوّه) بمعنى (أتوجعُ) ، و(أفّ) بمعنى (أتضجر) " ص ٤١٧ ، واستشهد له في (شرح قطر الندى) : بشاهد قرآني : (ويْكَأنَّهُ لا يُفلحُ الكافرونَ) القصص ٨٢ ، وشاهدين شعريين:

– وا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما ذُرَّ عليهِ الزرنبُ

– واهًا لسلمى ثم واهًا واها يا ليتَ عيناها لنا وفاها " [٣٥]

٢. تكرار بعض الشواهد :

أ– في الشرحين : ففي بابالحروف المشبهات بـ (ليس) :تكررت الشواهد الآتية :

– (مَا هَذَا بَشَرًا) يوسف ٣١ [٣٦]، (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) المجادلة ٢ [٣٧] ، (وما محمدٌ إلا رسولٌ) آل عمران ١٤٤ [٣٨]، (وما أمرُنَا إلا واحدةٌ) القمر ٥٠ [٣٩] ، (فَنَادَوْا وَلَاتَ حينَ مناصٍ) ص ٣ [٤٠]

– (ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ) [٤١].

([٣٥]) ص ٢٥٥ .

([٣٦])شرح شذور الذهب : ص ٢٢٢ ، ٣٠٠ ، شرح قطر الندى : ص ١٤٧ .

([٣٧])شرح شذور الذهب : ص ٢٢٢ ، شرح قطر الندى : ص ١٤٧ .

([٣٨])شرح شذور الذهب : ٢٢٣ ، شرح قطر الندى : ص ١٤٨ .

([٣٩])شرح شذور الذهب : ص ٢٢٣ ، شرح قطر الندى : ص ١٤٨ .

([٤٠])شرح شذور الذهب : ص ٢٢٨ ، ٣٠٠ ، شرح قطر الندى : ص ١٥١ .

– تَعَزَّ فَلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا ولا وزرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقيًا [٤٢]

– إذا الجودُ لمْ يُرْزَقْ خلاصًا مِنَ الأذى فَلا الحمدُ مكسوبًا وَلا المالُ باقيًا [٤٣]

ب–في (شرح شذور الذهب) : تكررت بعض شواهد بابي (المرفوعات) و(المنصوبات) :لتوزع بعض (النواسخ) على البابين ؛ فالاسم في باب (المرفوعات) ، والخبر في باب (المنصوبات)[٤٤]؛ لذا تكررت بعض شواهد :

باب الحروف المشبهات بـ (ليس) : على النحو الآتي :

– (مَا هَذَا بَشَرًا) يوسف ٣١ [٤٥]، (فَنَادَوْا وَلَاتَ حينَ مناصٍ) ص ٣ [٤٦] .

– تَعَزَّ فَلا شيْءٌ على الأرضِ باقيًا ولا وزرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقيًا [٤٧]

وباب أفعال المقاربة: على النحو الآتي :

– (عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ) الإسراء ٨ [٤٨]، (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ) الأعراف ٢٢ [٤٩].

([٤١])شرح شذور الذهب : ص ٢٢٣ ، شرح قطر الندى : ص ١٤٨ .

([٤٢])شرح شذور الذهب : ص ٢٢٥ ، ٣٠٠ ، شرح قطر الندى : ص ١٤٩ .

([٤٣])شرح شذور الذهب : ص ٢٢٦ ، شرح قطر الندى : ص ١٤٩ .

([٤٤]) وهي : (كان) وأخواتها، الحروف المشبهات بـ (ليس) ، (إنَّ)وأخواتها ، (لا) النافية للجنس .

([٤٥])ص ٢٢٢ ، ٣٠٠.

([٤٦])ص ٢٢٨ ، ٣٠٠.

([٤٧])ص ٢٢٥ ، ٣٠٠.

([٤٨]) ص ٢١٨ ، ٢٩٢ .

([٤٩]) ص ٢٢١ ، ٢٩٧ .

- وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُني ثوبي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ[٥٠]
- هببتُ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهوى [٥١]
- وَطِئْنَا ديارَ المعتدينَ فَهَلْهَلَتْ نفوسُهُمُ قبلَ الإماتةِ تَزْهَقُ [٥٢]

ولنا أن نتساءل : هل كان مسلك التكرار يتوافق مع مكانة نحوي كبير كـ (ابن هشام) ؟ ! ، لقد أخفقفي هذا مع سعة علمه ؛ فالتكرار يتنافى مع منهجه التعليمي الرامي إلى " تدريب الطالب " [٥٣] ، فالتدريب يستلزم التنوع لا التكرار.

٣. **عدم الالتزام بإنهاء كل مسألة بآية** : كما ادعى في مقدمة (شرح شذور الذهب) ، يقول : " والتزمت فيه أنني كلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلقبها من آي التنزيل ، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل ، وقصدي بذلك تدريب الطالب ، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب " ص ٣١ ، وهذا مدعاة للتساؤل أيضًا : إلى أي مدى التزم بما ادعاه ، يقول (علي فودة نيل) : " إن هذا أيضًا لم يتحقق بالصورة التي تفهم من عبارة المقدمة ، لقد ذكر (ابن هشام) آيات من هذا النوع ، اهتم بإعرابها ، أو إعراب أَوْلَى كلماتها بالإعراب ، وبيان معانيها ، ولكن الآيات التي عالجها هذه المعالجة لا تتجاوز العشرين إلا قليلًا ، ويقع معظمها في أوائل الكتاب ، وهناك آيات تقرب من هذه عددًا كان يعرب موطن الشاهد منها فقط . وهذا النوع الأخير جله أيضًا في النصف

([٥٠]) ص ٢١٨ ، ٢٩٧ .

([٥١]) ص ٢٢٠ ، ٢٩٩ .

([٥٢]) ص ٢٢٠ ، ٢٩٩ .

([٥٣]) شرح شذور الذهب ، ص ٣١ .

الأول . معنى ذلك أنه توجد أبواب متعددة – لا مسائل فقط – لم يأت عقبها المؤلف بآيات ويتناولها التناول الذي أشار إليه في مقدمته " [٥٤].

٤. **عدم الالتزامبإعراب شواهد الأصل** :كما ادعى في مقدمة (شرح شذور الذهب) ، يقول : " والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من الشواهد ذكرت إعرابه " ص ٣١ ، وهذا مدعاة للتساؤل : إلى أي مدى التزم بما ادعاه ، ويفند (علي فودة نيل) هذا التساؤل قائلًا : " إن الشواهد التي وردت بالأصل سبعة عشر شاهدًا ، ذكر (ابن هشام) منها في الشرح خمسة عشر شاهدًا فقط ، ولم يعرب المؤلف أي شاهد منها " [٥٥]، واستطرد قائلًا : " إن الحقيقة التي ينبغي أن تسجل في هذا المكان هي أن (ابن هشام) أعرب ما يحتاج إلى إعراب من بعض شواهد الشرح ، أما الأصل فلم يعرب من شواهده شيئًا " [٥٦].

المصادر والمراجع

١. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي – محمد سمير نجيب اللبدي –دار الكتب الثقافية – الكويت – الطبعة الأولى – ١٩٧٨ م .

٢. الإمام (ابن هشام الأنصاري) ومنهجه في التأليف النحوي – أيمن عبد الرازق الشوا – الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة – دمشق .

٣. التحليل النحوي عند (ابن هشام) – وائل الحربي – دار الرضوان – عمان .

([٥٤])(ابن هشام الأنصاري) آثاره ومذهبه النحوي ، ص ٨١ .

([٥٥]) المصدر السابق ، ص ٨٠ .

([٥٦]) المصدر نفسه ، ص ٨١ .

٤. تطور الآراء النحوية عند (ابن هشام الأنصاري) – حسن موسى الشاعر – دار البشير – الطبعة الأولى – ١٩٩٤ م

٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ابن هشام – تحقيق :

– إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –٢٠١٦ م .

– بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠١١ م .

–محمد أبو فضل عاشور – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠١ م .

– محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – ٢٠٠٩ م .

٦. شرح قطر الندى وبل الصدى – ابن هشام –تحقيق :

– إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الثامنة – ٢٠١٨ م .

– بركات يوسف هبود – دار الفكر – الطبعة الثانية – ١٩٩٨ .

– محمد جعفر الكرباسي – دار ذوي القربى – الطبعة الخامسة – ٢٠١١ م .

– محمد خير طعمة حلبي – دار المعرفة – بيروت – الطبعة الثانية .

– محمد محمود القاضي – دار السلام – الطبعة الثانية – ٢٠١٤ م .

– محمد محيي الدين عبد الحميد–دار الطلائع – ٢٠٠٩ م .

٧. عبير العصر الجامع بين (الشذور) و(القطر) – لمى الفقيه – صفحات للنشر والتوزيع– ٢٠١٥ م .

٨. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية – عبد العال سالم مكرم –دار المعارف – مصر .

٩. منهج القطر – محمد توفيق الجرجاوي – دار الرواد – ٢٠٠٥ م .
١٠. نيل الأرب في الجمع بين (قطر الندى) و(شذور الذهب) – علي سليمان شبارة – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – ٢٠٠٥ م .
١١. (ابن هشام الأنصاري) آثاره ومذهبه النحوي – علي فودة نيل –عمادة شئون المكتبات – جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى – ١٩٨٥ م .
١٢. (ابن هشام الأنصاري) حياته ومنهجه النحوي – عصام نور الدين – الشركة العالمية للكتاب – ١٩٨٩ م .
١٣. (ابن هشام النحوي) بيئته وفكره ومؤلفاته ومكانته في النحو – سامي العوضي –دار طلاس – الطبعة الأولى – دمشق – سوريا – ١٩٨٧ .

المجلات العلمية

١. التبويب بين الشكل والمعنى في كتب (ابن هشام الأنصاري) – نوح يحيى الشهري – مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – عدد (٥٤) – إبريل ٢٠١٠ م .
٢. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري – دراسة نقدية منهجية في متعاليات النحو التعليمي–إلهه صفيان – مجلة اللغة العربية وآدابها علمية محكمة – السنة ١٤ – العدد ٢ – ١٤٣٩ هـ .
٣. العوامل المؤثرة في أصول النحو عند (ابن هشام الأنصاري) – محمد رضا عياض –مجلة الأثر – العدد ٢٥ – ٢٠١٦ م .

الرسائل العلمية

١. (ابن هشام الأنصاري) حياته وجهوده النحوية – عوني أحمد محمد – رسالة ماجستير – جامعة أبي بكر بلقايد – معهد اللغة العربية وآدابها – تلمسان – الجزائر – ٢٠٠٨ م .

المراجع الإليكترونية

١. دراسة النص التراثي – محاضرة شاملة للعناصر اللازمة عند دراسة النص المحقق– أحمد عبد الباسط – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد المخطوطات العربية –موقع : (Academia.edu) .